الأنباء
الاثنين 5 اغسطس 2013

كشف المدير العام والشريك المسؤول لشركة العيبان والقطامي جرانت ثورنتون للاستشارات الاقتصادية ووكلاء الملكية الفكرية طارق شعشاعة عن فشل 70٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكويت بسبب إجراءات التعاقد التي تتم بين الجهة الممولة للمشروع والمبادر، مبينا أن اعداد الراغبين من الذكور والإناث المشاركين في تنفيذ مشاريع متوسطة وصغيرة 35 مبادرا سنويا، وبعد دراسة الجدوى يتم رفض حوالي 10٪ منهم و40٪ لا يرغبون في الاستمرار بعد الموافقة على طلباتهم لأسباب غير معلومة ما يعني انه يبقى حوالي 17 مبادرا بالنهاية مع فرص نجاح ضئيلة بالنسبة لهم خاصة في ظل الأجواء غير المشجعة للاستثمار في الكويت. وقال شعشاعة في حوار خاص لـ «الأنباء» ان هناك ضرورة لتحديد العلاقة بين الجهة الممولة والمبادر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق عمل دليل خاص لحوكمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تختص بجميع الاجراءات المتعلقة بين الطرفين سواء في مرحلة تنفيذ المشروع او التخارج منه، فضلا عن ضرورة التأكد من عمليات التدقيق الداخلي على دراسات جدوى المشاريع للتأكد من التزام جميع الأطراف بإجراءات الحوكمة والسياسات وتنفيذها بدقة وأنها غير مبالغ فيها، والتفاصيل في الحوار التالي:

أجرى الحوار: محمود فاروق

المدير العام والشريك المسؤول في شركة العيبان طالب في حوار مع "الأنباء" بضرورة إنشاء مركز حكومي لدعم المشاريع بالكويت

شعشاعة: إجراءات التعاقد القانونية وراء فشل 70٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت

طارق شعشاعة

طارق شعشاعة متحدثا للزميل محمود فاروق (سالم الشمري)

هل ترى أن أهداف محفظة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تحققت؟

● **للأسف لم يتحقق الكثير منها لأن الهدف الرئيسي من محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو خلق فرص عمل للكويتيين، والهدف الثاني تشجيع الابداع ودعم قطاعات معينة في الصناعة أو مصانع أو في الزراعة أو المهن الحرفية وكل هذا لم يتحقق على أرض الواقع.**

آلية التنفيذ

ما مدى إقبال الذكور والإناث على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

● **هناك اختلاف فنسبة توجه الذكور نحو تنفيذ المشاريع الصغيرة بالكويت تتجاوز 90٪ بينما الإناث لا تتعدى 10٪ على الرغم من حصولها على نسب عالية في كل من المملكة المتحدة وأميركا بينما في الامارات تعد نسبة مشاركتها معقولة مقارنه بدول الخليج.**

المبادرون والحكومة

ما أسباب تراجع نسب إقبال الشباب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

● **معظم الشباب الكويتي يمتاز بأنه تاجر بالفطرة فالتعليم الأجنبي وتعدد الجنسيات في الكويت أعطى مزيدا من الإدراك وتنوعا في الخبرات للشباب الكويتي، أما الحكومة فقد وفرت إمكانات مالية جيدة وذلك عند إنشائها محفظة المشاريع الصغيرة من قبل الهيئة العامة للاستثمار التي تديرها حاليا كل من شركة كامكو والاستثمارات الصناعية وتطوير المشاريع الصغيرة كشركاء فيها، أما البنك الصناعي فيديرها من ناحية القروض الميسرة التي يمنحها للشباب، ومما لا شك فيه أن تحديث وتشريع قوانين جديدة مثل (قانون الشركات - قانون الحوكمة وقوانين اخرى) سيكون لها تأثير بالغ على الاقتصاد بشكل عام وفي جذب المستثمرين الأجانب وتنشيط العجلة الاقتصادية بشكل عام فضلا عن توقيع الحكومة لكثير من الاتفاقيات العالمية والدولية مما يتيح للمبادر حمايته وتصدير انتاجه وخدماته عالميا فجميعها عوامل جيدة تساهم في نجاح المشاريع الصغيرة.**

ضرورة مشاركة غرفة التجارة والصناعة في تثقيف أصحاب المشاريع الصغيرة عبر عقدها ورش عمل لإطلاع المبادرين على الأسواق الجديدة

أسباب الفشل

إذن ما الأسباب التي دعت إلى فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

● **بداية تصل نسبة فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت إلى 70٪ فمن المتعارف علية ان أسباب فشل أي مشروع ترجع إلى الفكرة ونمو السوق والموقع وقلة الخبرة ورأس المال بشكل عام، اما في الكويت فالأمر يختلف في أسباب الفشل فمن أبرزها إجراءات التعاقد خاصة فيما يتعلق بالجانب القانوني الذي يسبب تصادما بين الجهة المانحة والمبادر سواء في آلية المشاركة او في عملية التخارج من المشروع حيث يصطدم المبادر بإجراءات من الشركة (مدير المحفظة) لا يتوقعها ولا يعرفها، ومعظم هذه الإجراءات تكون مالية أو محاسبية منها (صحيحة ومنها مبالغ فيه) فتتأثر العلاقة ويسوء المشروع ويتوقف.**

معالجة سريعة

ما آليات معالجة أسباب فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت؟

● **هناك ضرورة لتحديد العلاقة بين الجهة الممولة والمبادر عن طريق عمل دليل لحوكمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يختص بجميع الاجراءات المتعلقة بين الطرفين سواء في مرحلة تنفيذ المشروع او التخارج منه، وهناك ضرورة أيضا لعملية التدقيق الداخلي حتى يتم التأكد من التزام الجميع بإجراءات الحوكمة والسياسات وتنفيذها بدقة وأنها غير مبالغ فيها.**

وبعد تحديد العلاقة بين الطرفين والمهام والتأكيد عليها بالتدقيق الداخلي نتوجه الى قياس الأداء سواء الأداء الخارجي للشركة، أو الأداء الخارجي للمنتج أو الأداء الخارجي للعمليات، وذلك مع التنسيق بين الحكومة وهيئات الدولة لتسهيل العمليات اللوجستية والمعلوماتية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أن هناك معلومات عن الأسواق الخارجية النامية يجب الاطلاع عليها سواء من قبل المبادر او الجهة الممولة فعدم معرفة المبادر أو الشاب الكويتي بالاتفاقيات الدولية قد يحرمه من الدخول إلى العديد من الأسواق وفي هذا الجانب يجب ان يكون هناك دور بارز لغرفة التجارة والصناعة عبر عمل ورش توضح من خلالها الاتفاقيات التي تم توقيعها مع جميع الدول، فضلا عن الحصول على المعلومات الوافية حول المنتجات التي تحتاجها كل دولة.

مكافحة الفساد

لاحظنا خلال الفترة الماضية مطالبة القطاع الخاص بضرورة وضع اطر لتنظيم هيكل الشركات فيما يتعلق بضوابط مكافحة الفساد فيها فما رأيك؟

● **هناك دور مهم يمكن أن تلعبه الضوابط الفعالة في مكافحة الاحتيال والفساد وذلك بتسليط الضوء على دور الحوكمة والقيادة والشفافية الفعالة في معالجة قضايا الاحتيال والفساد والجرائم المالية، حيث ينتج عن عمليات الاحتيال والفساد داخل المؤسسة عواقب وخيمة على مستوى الربحية والتدفق النقدي والسمعة ومعدلات النمو وولاء الموظفين. وفي الوقت الذي تشهد فيه العديد من الشركات عودة بطيئة الى النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فإنه من الضروري أن يتم التأكد من وضع الضوابط اللازمة للحد من هذه المخاطر مع ضرورة تنفيذ الاجراءات الوقائية في مكافحة الاحتيال والفساد.**

الاستثمار والتكنولوجيا

ذكرتم في تصريحاتكم ان الاستثمار في التكنولوجيا يساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، فهلا حدثتنا عن ذلك؟

● **ربما كان البحث عن منظومة متكاملة للتنمية الاقتصادية يعتمد على العلوم والتكنولوجيا وهما من الموضوعات المهمة التي يجب تناولها في ظل غياب ثقافة الاستثمار في التكنولوجيا وضعف ثقة المستثمر ومتخذ القرار في الوطن العربي للاستثمار في هذا الجانب، بالإضافة الى الأزمة الاقتصادية العالمية التي مازالت تطل برأسها المخيف على اقتصاديات العالم.**

فليس هناك شك في ان الاستثمار في التكنولوجيا في العالم العربي موضوع جديد وخطير نتيجة عدم وجود ثقافة الاستثمار في التكنولوجيا وثقافة رأس المال المبادر، وللأسف فإن ضعف ثقة المواطن والمستثمر ومتخذ القرار خلق ضعف الوعي مما جعلنا نحتاج بقوة وبشكل رئيسي لإعادة هيكلة المفاهيم العلمية لدعم الاستثمار في هذا القطاع المهم بأسس من المعرفة والوعي والثقة والرغبة في النجاح.

فمشكلتنا في العالم العربي هي أن المستثمر يصعب عليه ان يفهم الاستثمار التكنولوجي باعتباره نوعا جديدا من الاستثمار ومن هنا تأتي الحاجة لمزيد من التدريب والدراسات لاستيعاب الأفكار الجديدة في مجال الاستثمار التكنولوجي. فقد افرزت الأزمة المالية العالمية دروسا عديدة تفرض على الفاعلين الاقتصاديين والاستثماريين المزيد من المرونة الاستثمارية لدعم الشركات والمشاريع الريادية في مختلف المجالات التكنولوجية سواء في مجالات الطاقة والبيئة أو التكنولوجيا الخضراء أو المياه والمعلومات والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات والبناء والإسكان والخدمات المالية والمصرفية وغيرها من المجالات التكنولوجية.

وأخيرا فإن الاستثمار في التكنولوجيا له أكبر الأثر في إحداث التنمية الشاملة في البلاد ومواكبة التطورات المتلاحقة التي تواجه المنظمات سواء في بيئة الأعمال أو البيئة الخارجية التي يتمثل أهمها في المتغيرات التكنولوجية خاصة في مجال المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو العولمة.

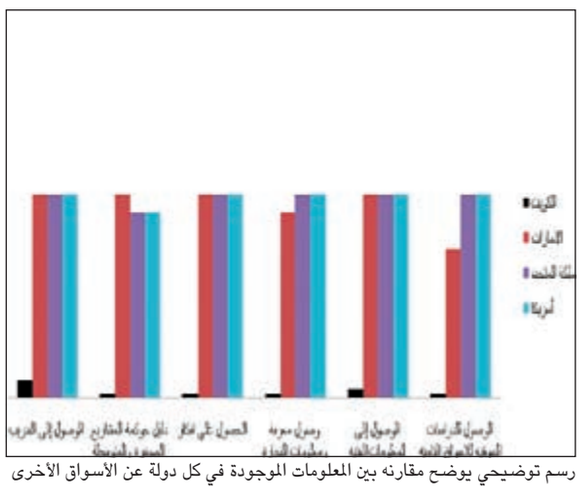
رسم توضيحي يوضح مقارنه بين المعلومات الموجودة في كل دولة عن الأسواق الأخرى

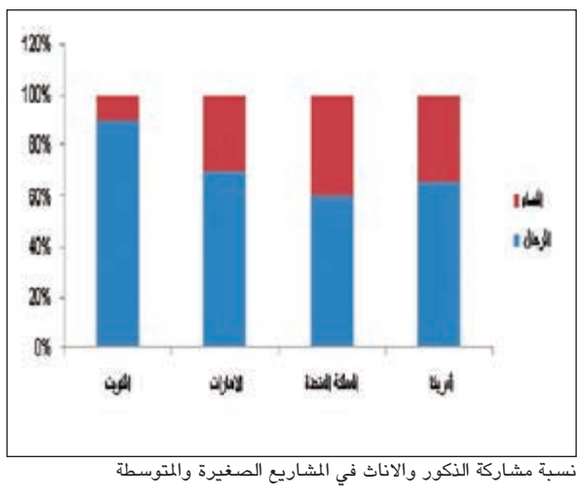

نسبة مشاركة الذكور والاناث في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

"الوطني": أسواق تداولات العملات الأجنبية أقفلت الأسبوع عند أدنى حد

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان الأسبوع الجاري تميز بصدور عدد كبير من الأنباء الجيدة تتعلق بالصين والولايات المتحدة الأميركية، أما بنك انجلترا المركزي والبنك المركزي الأوروبي فلم يبادرا الى إحداث أي تغيير في سياساتهما خلال اجتماعاتهما التي انعقدت هذا الأسبوع، وبالتالي فقد كان التداول ضعيفا وغير حافل بالأحداث خلال الأسبوع الماضي.

واضاف ان عدد مطالبات تعويضات البطالة في الولايات المتحدة الأميركية كان الأدنى خلال ما يفوق الخمس سنوات وذلك عند 326,000 مطالبة، أما مؤشر ISM فقد كان مرتفعا بشكل أثار الدهشة وهو الأمر الذي ساعد أسواق الأسهم خلال الفترة الحالية للوصول إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.

وفيما يتعلق بأسواق تداولات العملات الأجنبية، نوه الى انها أقفلت كافة العملات الأسبوع عند أدنى حد من التقلبات لم تشهده الأسواق منذ أسابيع، فقد افتتح مؤشر الدولار الأميركي الأسبوع عند 81,65 ثم ارتفع بنسبة 1٪ تقريبا على اثر صدور المعطيات الاقتصادية الأميركية القوية بحيث ارتفع الى اعلى مستوى عند 82,15، إلا انه سرعان ما تراجع مع حلول يوم الجمعة بعد صدور تقارير العمالة للقطاعات غير الزراعية والتي أتت دون التوقعات، بحيث بلغت 162 ألفا بدلا من العدد المتوقع عند 184 ألفا، وهو الأمر الذي تسبب بتراجع المؤشر إلى 81,93.

البنوك المركزية تحرص على توافر السيولة في السوق الأميركية

وأشار الى ان اليورو بقي قويا بالرغم من المعطيات الاقتصادية الأميركية والتي اتت على نحو إيجابي، فقد ارتفع سعر اليورو ليلة الأربعاء إلى أعلى مستوى له عند 1,3345 تبعا للبيان الصادر عن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، وهو ما دفع بالمستثمرين لانتهاز الفرصة لبيع اليورو وليقفل الأسبوع أخيرا عند 1,3283 بعد صدور المعطيات الاقتصادية الضعيفة الخاصة بسوق العمل الأميركي.

واضاف ان الجنيه الاسترليني شهد أسبوعا قليل التقلبات خاصة أن التوقعات في السوق تقضي بقيام بنك انجلترا المركزي بالمزيد من التيسير الكمي مع حلول نهاية العام، مع العلم ان الجنيه كان قويا هذا الأسبوع تبعا للاجتماع الذي عقده البنك وحيث لم يتم القيام بأي تعديل على السياسة النقدية، وذلك مع المحافظة على برنامج شراء الأصول عند 375 مليار جنيه استرليني. تجدر الإشارة إلى ان الجنيه بقي فوق مستوى 1,5000 وأقفل الأسبوع عند 1,5308.

و ذكر ان المعطيات الاقتصادية اليابانية قد أتت على نحو ضعيف هذا الأسبوع خاصة المتعلقة بمبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي والمشاريع الإنشائية السكنية، وبحيث أتت أقل من التوقعات، إلا أن الأجواء كانت إيجابية في السوق مع ارتفاع الدولار الأميركي بقوة مع نهاية الأسبوع وليقفل الين الياباني الأسبوع عند 98,96.

و قال ان استمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط والتي تتزامن مع صدور معطيات اقتصادية إيجابية من الولايات المتحدة الأميركية قد تسبب في المزيد من الضغوطات على أسعار النفط وبالرغم من ان الاحتياطي الأميركي من النفط الخام قد اتى أفضل مما كان متوقعا، فقد ارتفع سعر برميل النفط الى اعلى مستوى عند 108,82 دولارات واقفل الأسبوع عند 106,94 دولارات خاصة بعد صدور المعطيات الاقتصادية الضعيفة الخاصة بسوق العمل الأميركي.

المعطيات الاقتصادية الخاصة بسوق العمل هي الأفضل للسنوات الخمس الأخيرة.

وذكر ان عدد المطالبات الأولية لتعويضات البطالة تراجع بحوالي 19,000 مطالبة هذا الأسبوع ليصل العدد الإجمالي إلى 326,000 مطالبة وهو الحد الادنى لها خلال الخمس سنوات والنصف الأخيرة مع العلم ان التوقعات قد بلغت 345,000 إجمالا، هذا وقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين الى أن هذا العدد قد يتغير خلال شهر يوليو بسبب الإغلاق الدوري لبعض مصانع السيارات لهدف تحديث المعدات، وذلك بالإضافة إلى التسريح المؤقت لبعض العمال والمتعلق بنهاية العام الدراسي الاعتيادي. تجدر الاشارة إلى ان المعطيات قد أتت على نحو إيجابي وهو الأمر الذي تسبب بارتفاع أسواق الأسهم حيث تخطت ستاندرد آند بورز مستوى الـ 1,700، كما ان الإيرادات لأجل 10 سنوات قد ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوى عند 1,73٪.

اجتماعات غير مثمرة للبنوك المركزية الأوروبية

وقال التقرير ان القرارات الصادرة عن بنك انجلترا المركزي والبنك المركزي الأوروبي قد أتت غير مثمرة هذا الأسبوع، باعتبار ان بنك انجلترا المركزي قد حافظ على أسعار الفائدة ثابتة من دون تغيير، كما لم يقم المحافظ ماريو دراغي بأي مبادرة غير متوقعة في السوق. وبالرغم من ان سياسات بنك انجلترا المركزي قد بقيت على حالها من دون تغيير فإن السوق لايزال يساوره الحذر فيما يتعلق بشراء الجنيه الاسترليني خاصة مع قيام البنك المركزي خلال الأسبوع القادم بإصدار بيان التوقعات الإرشادية، والذي سيأتي على ضوء المعطيات الاقتصادية الأخيرة الخاصة بالمملكة المتحدة وأوروبا والتي أتت أقوى من التوقعات.

بالاضافة إلى ذلك، أكد البنك المركزي الأوروبي على ان بيان التوقعات الارشادية الذي سيصدر قريبا يتوقع ان تبقى أسعار الفائدة على مستوياتها المتدنية الحالية وذلك لفترة مطولة. وخلافا لما أفاد به بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، فإن البنك المركزي الأوروبي يعارض وضع حد لبرنامج التيسير الكمي يهدف لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي للبلاد بالرغم من ان دراغي يربط ما بين بيان التوقعات الإرشادية وبين بقاء نسبة التضخم عند مستوياتها المنخفضة.

العمالة في استراليا تتحسن

وذكر التقرير ان محافظ البنك الاحتياطي الاسترالي ستيفنز صرح خلال الخطاب الذي أدلى به هذا الأسبوع بان مستويات التضخم الأخيرة تتماشى مع أهداف البنك المركزي فيما يتعلق بالتيسير الكمي، وأضاف ان الازدهار الذي تشهده البلاد في قطاع التعدين قد بلغ نهايته وبالتالي ستبرز الحاجة إلى تقديم دعم كبير في هذا الخصوص، كما اشار ستيفنز الى ان التراجع الأخير في سعر الدولار الاسترالي يعتبر منطقيا كما انه من الممكن ان يشهد المزيد من التراجع خلال الفترة اللاحقة.

اما فيما يتعلق بالمعطيات الاقتصادية للبلاد، فأشار الى ان عدد تراخيص البناء تراجع في شهر يونيو وهو الأمر الذي يشير إلى حجم الطلب الضعيف على المساكن الجديدة بالاضافة الى ضعف الثقة في اقتصاد البلاد، فقد تراجع عدد تراخيص البناء خلال شهر يونيو بنسبة 6,9٪ وذلك بعد ان تراجعت بنسبة 1,1٪ خلال شهر مايو والتي تم تعديلها لاحقا لتبلغ 4,3٪، وذلك خلافا للتوقعات بارتفاع عدد التراخيص بنسبة 2,0٪. أما المعدل السنوي لتراخيص البناء فقد تراجع بنسبة 13,0٪ مقارنة مع النسبة السابقة والتي بلغت 3,2٪ والتي تم تعديلها لاحقا لتبلغ نسبة 2,2٪ وخلافا لنسبة 0٪ المتوقعة من قبل السوق.